

Distr.: General
22 July 2010
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه تقريراً عن أعمال مجلس الأمن خلال رئاسة لبنان للمجلس في شهر أيار/مايو ٢٠١٠ (انظر المرفق). وقد أُعدَّت هذه الوثيقة على مسؤوليّي الشخصية، بعد إجراء مشاورات مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نواف سلام

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٠ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال رئاسة لبنان للمجلس (أيار/مايو ٢٠١٠)

مقدمة

تولّى لبنان رئاسة مجلس الأمن في شهر أيار/مايو ٢٠١٠، حيث اضطلع المجلس ببرنامج عمل بناء وشامل تناول طائفة من القضايا الإقليمية والمواضيعية. وشملت القضايا الإقليمية: تشاد/جمهورية أفريقيا الوسطى، ونيبال، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال، والسودان/دارفور، وجيبوتي، وكوت ديفوار، ونيبال، والشرق الأوسط. بما في ذلك القضية الفلسطينية، والعراق، وكوسوفو، والبوسنة والهرسك. أما القضايا المواضيعية فشملت: التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية (الاتحاد الأوروبي)؛ ولجان مكافحة الإرهاب: اللجان المنشأة عملاً بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام؛ والحوار بين الثقافات من أجل السلام والأمن، واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦).

وخلال ذلك الشهر، عقد المجلس تسع مشاورات، وتسعة اجتماعات إعلامية، وجلسة خاصة، ومناقشة مفتوحة، وثلاث مناقشات. وأصدر المجلس بيانين صحفيين كما اتخذ خمسة قرارات بشأن تمديد ولايات بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وفي ٤ أيار/مايو، عقد المجلس مشاورات واعتمد برنامج العمل لشهر أيار/مايو ٢٠١٠. وخلال تلك المشاورات، وفي إطار "أي مسائل أخرى"، قدّم سفير المكسيك كلود هيلر إلى المجلس إحاطة عن استعراض لجنة بناء السلام لعام ٢٠١٠، وذلك بصفته الميسر المكلف من جانب مجلس الأمن. وقدّم عرضاً للأنشطة التي اضطلع بها الميسرون خلال شهر نيسان/أبريل، بما في ذلك الرحلات الميدانية التي قاموا بها إلى أوروبا وأفريقيا. وذكر أيضاً أعضاء المجلس بأن الجولة الثانية من المشاورات المفتوحة قد عقدها الميسرون في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٠.

وبعد المشاورات، قدّم رئيس مجلس الأمن إحاطة للدول غير الأعضاء في المجلس وللصحافة بشأن برنامج عمل المجلس لشهر أيار/مايو ٢٠١٠.

والتزم المجلس الصمت لمدة دقيقة في بداية كل من جلستيه المعقودتين يومي ٧ و ١٠ أيار/مايو، وذلك حداداً على رئيس نيجيريا الراحل السيد عمر موسى يار أدوا.

أفريقيا

تشاد/جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد

في ٥ أيار/مايو، عقد أعضاء المجلس مناقشة تفاعلية، وتبادلوا وجهات النظر بشأن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد مع الممثل الخاص للأمين العام، يوسف محمود، والممثل الدائم لتشاد السفير أحمد علام - مي، والممثل الدائم لجمهورية أفريقيا الوسطى السفير فرناند بوكري - كونو.

وفي ٥ أيار/مايو أيضاً، عقد المجلس جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة للبعثة. وخلال الجلسة، تبادل أعضاء المجلس وجهات النظر مع الممثل الخاص وممثلي البلدان المساهمة.

وفي ٧ أيار/مايو، وفي إطار مشاورات المجلس بكامل هيئته، قدم الممثل الخاص إحاطة إلى المجلس بشأن الحالة الأمنية والإنسانية في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، وبشأن المناقشات الجارية بين البعثة وحكومتَي البلدين فيما يتعلق بتخفيض العنصر العسكري في البعثة. وأجرى أعضاء المجلس مناقشات مكثفة بشأن ولاية البعثة التي كان من المقرر أن تنتهي في ١٥ أيار/مايو، وأعرب بعضهم عن شواغل إزاء التخفيض.

وفي ١٢ أيار/مايو، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٩٢٢ (٢٠١٠) الذي مدّد ولاية البعثة لمدة أسبوعين، حتى ٢٦ أيار/مايو، بينما نظر بدقة في التوصيات المتعلقة بالولاية المنقحة للبعثة.

وفي ٢٠ أيار/مايو، عقد المجلس مناقشة تفاعلية أخرى تبادل خلالها أعضاء المجلس وجهات النظر مع الممثل الخاص لرئيس تشاد لدى البعثة، الجنرال أوكي داغاش، بشأن الاستراتيجية التشادية لضمان أمن المدنيين في شرق البلد.

وفي ٢٥ أيار/مايو، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٩٢٣ (٢٠١٠) الذي قرر به تمديد ولاية البعثة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وتخفيض العنصر العسكري التابع للبعثة إلى ٢ ٢٠٠ من الأفراد العسكريين (١ ٩٠٠ في تشاد و ٣٠٠ في جمهورية أفريقيا الوسطى).

بوروندي ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي

في ١٠ أيار/مايو، استمع المجلس إلى إحاطة من الممثل التنفيذي للأمين العام لبوروندي ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، تشارلز بيتري، بشأن الاستعدادات للانتخابات المقبلة التي ستجري في البلد. وتحدثت نائبة الممثل الدائم لسويسرا،

هايدي غراو، باسم رئيس تشكيلة بوروندي في لجنة بناء السلام. وتحدث أيضاً الممثل الدائم لبوروندي زاكاري غاهوتو عن الاستعدادات للانتخابات المقبلة.

وفي إطار مشاورات المجلس بكامل هيئته التي تلت ذلك، أعرب أعضاء المجلس عن وجهات نظرهم بشأن التقدم المحرز، ورحبوا بالتطورات الأخيرة في بوروندي، وأنشوا على الدور الهام الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي في دعم الدورة الانتخابية. وبعد المشاورات، أدلى رئيس المجلس ببيان إلى الصحافة أعرب فيه عن ترحيب المجلس بتعيين الممثل التنفيذي الجديد للأمين العام وأكد من جديد دعم المجلس لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي.

جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ١٠ أيار/مايو، عقد المجلس مشاورات بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، قدّم خلالها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، جون هولمز، إحاطة إلى المجلس بشأن نتائج رحلته الأخيرة إلى البلد.

وفي ١٣ أيار/مايو، توجّهت بعثة موفدة من مجلس الأمن بقيادة الممثل الدائم لفرنسا، جيرار أرو، إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعادت البعثة في ١٦ أيار/مايو.

وفي ١٩ أيار/مايو، قدم السفير أرو إحاطة إلى المجلس بشأن البعثة التي أوفدت والاجتماعات التي عُقدت مع الرئيس جوزيف كاييلا والسلطات الكونغولية وممثلي المنظمات غير الحكومية الدولية ومختلف جماعات المجتمع المدني الوطنية. وشدد على أنه ينبغي للمجلس، عند اتخاذ أي قرار بشأن مستقبل وجود البعثة، أن يراعي منع نشوب موجات جديد من عدم الاستقرار، وأشار إلى الأولوية الخاصة التي يتمتع بها إصلاح قطاع الأمن. وقال إن أحد الدروس المستفادة من الاجتماعات العديدة التي عُقدت أثناء البعثة يتمثل في كون الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد تطورت على نحو إيجابي، رغم أنها بقيت هشة. وأضاف قائلاً إن الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان تستدعيان القلق وإنه من المهم تقديم مرتكبي العنف الجنسي إلى العدالة.

وفي ٢٧ أيار/مايو، وفي إطار مشاورات المجلس بكامل هيئته، ألقت رئيسة اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، سفيرة البرازيل، ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، كلمة أمام المجلس وعرضت التقرير المؤقت لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأبلغت رئيسة اللجنة عن انتهاكات الجزاءات المشار إليها في التقرير والتي ارتكبتها الجماعات المسلحة الأجنبية، ولا سيما القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، والتجمع من أجل الوحدة والديمقراطية، وجيش الرب للمقاومة، والجماعات المسلحة الكونغولية التي لا تزال تشكل تهديدات خطيرة لأمن سكان مقاطعتي كيفو ومانيما والمقاطعة الشرقية. وحصلت انتهاكات مماثلة للجزاءات من جانب شبكات دعم واسعة النطاق على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي وفّرت الدعم السياسي والمادي للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا والتجمع من أجل الوحدة والديمقراطية/المؤتمر الوطني من أجل الديمقراطية. كما أفادت رئيسة اللجنة بمثل الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتزاع المسلح أمام اللجنة وبالتقدم الذي أحرزه فريق الخبراء المعني بوضع معايير العناية الواجبة للعناصر الفاعلة التجارية العاملة في تجارة المعادن بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي المناقشات التي تلت ذلك، أعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم لعمل الفريق وأشاروا مع القلق إلى الانتهاكات التي تم الإبلاغ عنها.

وفي ٢٨ أيار/مايو، اتخذ المجلس القرار ١٩٢٥ (٢٠١٠) الذي مدد به ولاية البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، وأذن بسحب ما يصل إلى ٢ ٠٠٠ فرد من أفراد الأمم المتحدة العسكريين بحلول ذلك التاريخ. وعلاوة على ذلك، فإنه في ضوء المرحلة الجديدة التي بلغها الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، قرر المجلس تغيير اسم بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ليصبح اسمها، اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠، بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أذن المجلس بنشر بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، وبأن تتضمن، كحد أقصى، ١٩ ٨١٥ فرداً عسكرياً و ٧٦٠ مراقباً عسكرياً و ٣٩١ فرداً من أفراد الشرطة، و ١ ٠٥٠ فرداً من أفراد وحدات الشرطة المشكلة.

الصومال

في ١٢ أيار/مايو، عقد المجلس مناقشة بشأن الحالة في الصومال شارك فيها النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير مصادد الأسماك والموارد البحرية في الصومال عبد الرحمن إبراهيم، وأدلى خلالها ببيان. وخلال الجلسة، استمع المجلس إلى إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام للصومال، أحمدو ولد عبد الله، بشأن الحالة هناك. وأدلى ببيانات أيضاً مفوض السلام والأمن بمفوضية الاتحاد الأفريقي السيد رمتان لعمامرة، والرئيس بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة بيدرو سيرانو، والممثل الدائم للنرويج السفير مورتن ويتلاند.

وذكر الممثل الخاص المجلس بضرورة اتخاذ إجراءات متزامنة في المجالات السياسية والأمنية والإنمائية، مشيراً إلى الحالة الإنسانية "المروعة" في الصومال. وشدد على أن عقد مؤتمر اسطنبول المقبل بشأن الصومال يأتي في الوقت المناسب، وأن المؤتمر سيعالج القضايا الأمنية كما سيوفر منبراً للقطاع الخاص الصومالي. وأوضح أن المجتمع الدولي يمكن أن يساعد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال عن طريق توفير المعدات والرواتب لقواتها المدربة. وفيما يتعلق بالقرصنة، أثنى على مذكرة التفاهم التي وقعتها الحكومة الاتحادية الانتقالية مع بونتلانند. ودعا إلى تمكين الحكومة الاتحادية الانتقالية ووضع العائدات المتأتية من رسوم الترخيص بصيد الأسماك في حساب ضمان لتستخدمه السلطات. وكرر التأكيد على أن المجتمع الدولي يجب أن يتحرك باتجاه مقديشو لإحداث تغيير.

وقال النائب الأول لرئيس وزراء الصومال للمجلس إن الجهود التي تبذلها حكومته تجري عرقلتها من جانب مجموعة من الإرهابيين تربطهم صلات بتنظيم القاعدة. ودعا إلى نشر ما تبقى من حفظة السلام التابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وأعرب عن رأي مفاده أن إيفاد قوة تابعة للأمم المتحدة من شأنه أن يساهم في تحقيق الاستقرار في الصومال. وأشار أيضاً إلى المكاسب السياسية والأمنية التي أحرزت مؤخراً، بما في ذلك اتفاق التعاون الذي أبرم في ١٥ آذار/مارس مع أهل السنة والجماعة.

وفي المناقشة التي تلت ذلك، أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الحالة الأمنية في الصومال، وعن دعمهم لجهود المصالحة التي تبذلها الحكومة الاتحادية الانتقالية، كما رحبوا بانعقاد مؤتمر اسطنبول، وأكدوا مجدداً دعمهم لعمل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

في ٧ أيار/مايو، أدلى الرئيس ببيان باسم المجلس أدان فيه بأشدّ العبارات الهجمات التي استهدفت قوات حفظ السلام التابعة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في ذلك اليوم. ونتيجة هذه الهجمات، لقي جنديان مصريان مصرعهما وأصيب ثلاثة آخرون بجروح خطيرة. وكرر المجلس أيضاً تأكيد دعمه التام للعملية المختلطة، وقدم تعازيه لأسر الذين قُتلوا في الهجمات والحكومة مصر. وشجع أعضاء المجلس حكومة السودان على تقديم جميع الجناة إلى العدالة.

وفي ٢٠ أيار/مايو، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لدارفور، إبراهيم غميري، الذي عرض التقرير الأخير للأمين العام عن العملية المختلطة (S/2010/213). وتحدث عن العملية السياسية في دارفور والحالة الأمنية والإنسانية وحالة امتثال جميع الأطراف لالتزاماتها الدولية. وعرض أيضاً التطورات الأخيرة،

بما في ذلك اقتراب تحقيق النشر الكامل للعملية المختلطة، والتقدم المحرز في المفاوضات في الدوحة، وتحسّن العلاقات بين السودان وتشاد، والعملية الانتخابية.

وبالإضافة إلى ذلك، أشار الممثل الخاص إلى الصعوبات التي تواجهها العملية المختلطة في الاضطلاع بولايتها. وقال إن قدرة العملية المختلطة على حماية المدنيين المعرضين للخطر مقيّدة بشدة، لأن حكومة السودان والأطراف الأخرى في دارفور تواصل منع العملية المختلطة من الوصول إلى المناطق الخاضعة لسيطرتها. وتفاقم الوضع بسبب احتطاف أربعة من مستشاري الشرطة التابعين للعملية المختلطة في ١١ نيسان/أبريل والهجمات المتعمدة على العملية المختلطة التي أدت إلى وقوع قتلى في صفوفها.

وفي إطار مشاورات المجلس بكامل هيئته التي تلت ذلك، ناقش أعضاء المجلس آخر التطورات في دارفور، وأعربوا عن دعمهم القوي للعملية المختلطة، وناقشوا أهمية حماية المدنيين.

السلام والأمن في أفريقيا: جيبوتي

في ١٩ أيار/مايو، عقد مجلس الأمن جلسة إعلامية بشأن السلام والأمن في أفريقيا فيما يتعلق بجيبوتي. وأدلى رئيس جيبوتي اسماعيل عمر جيله بكلمة أمام المجلس. وأعلن أن العديد من المشاكل التي يواجهها القرن الأفريقي، بما في ذلك انهيار القانون والنظام وانعدام الأمن الغذائي والنزاع في الصومال وأعمال زعزعة الاستقرار التي تقوم بها إريتريا، يمكن أن تؤدي إلى أزمات أكبر في القرن الأفريقي، كما يمكن أن تمهد لحالة أسوأ بكثير، ما لم تُعالج أسبابها العديدة بصورة كافية وجدية. وعدّد أيضا مساهمات بلده في جهود السلام ومكافحة القرصنة في الصومال، بالإضافة إلى القضايا المعلقة بين جيبوتي وإريتريا.

وعقب الإحاطة التي قدمها الرئيس جيله، أثنى أعضاء المجلس على مساهمات جيبوتي في جهود السلام ومكافحة القرصنة في الصومال وعلى التزامها بقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالنزاع على الحدود مع إريتريا. وحثّ أعضاء المجلس إريتريا على احترام القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) وشددوا على أهمية الحوار من أجل حلّ القضايا المعلقة في المنطقة التي تشمل، في جملة أمور، مكافحة الإرهاب ومكافحة القرصنة والقضايا الإنسانية ومشاكل الحدود مع إريتريا.

كوت ديفوار وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

في ٢٥ أيار/مايو، خلال المشاورات وفي إطار البند "أي مسائل أخرى"، وزّع الممثل الدائم لفرنسا مشروع قرار بشأن التجديد الإجرائي لولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لمدة شهر واحد حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

وفي ٢٧ أيار/مايو، اتخذ المجلس القرار ١٩٢٤ (٢٠١٠)، الذي مدد به ولاية العملية وولاية القوات الفرنسية التي تدعمها لمدة شهر واحد حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

آسيا

نيبال وبعثة الأمم المتحدة في نيبال

في ٥ أيار/مايو، قدمت ممثلة الأمين العام في نيبال ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في نيبال، كارين لاندغرين، إحاطة إلى المجلس بشأن وضع عملية السلام في نيبال وعمل بعثة الأمم المتحدة في نيبال. وشارك في جلسة الإحاطة الممثل الدائم لنيبال السفير جيان شاندرأ أشاريا.

وفي إطار مشاورات المجلس بكامل هيئته التي تلت ذلك، تبادل أعضاء المجلس وجهات النظر بشأن عملية السلام وعمل البعثة. ودعوا جميع الأطراف إلى مواصلة جهودها للمضي قدما بعملية السلام وإلى تنفيذ اتفاق السلام الشامل.

وفي ١٢ أيار/مايو، ونماشيا مع طلب قدّمته حكومة نيبال، اتخذ المجلس القرار ١٩٢١ (٢٠١٠) الذي مدد به ولاية البعثة حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ١٨ أيار/مايو، استمع المجلس إلى إحاطة من المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، روبرت سيري، بشأن التطورات الأخيرة في المنطقة.

وأخبر المنسق الخاص المجلس أن المحادثات غير المباشرة قد بدأت وأن أهدافها تتمثل، على نحو ما أعلنت اللجنة الرباعية في ١٩ آذار/مارس في موسكو، في حلّ جميع القضايا الأساسية، وإنهاء الاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧، وقيام دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وشدد على حجم الاحتياجات غير الملبّاة للسكان المدنيين الفلسطينيين في غزة، ودعا إلى إنهاء الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة.

وخلال مشاورات المجلس بكامل هيئته التي تلت ذلك، أعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم للمحادثات غير المباشرة. ودعا عدد من الأعضاء كلا الطرفين إلى عدم القيام بأعمال استفزازية وإلى وضع حد للنشاط الاستيطاني. وأعرب العديد من الأعضاء عن قلقهم البالغ إزاء الحالة الإنسانية في غزة، ودعوا إلى التنفيذ الكامل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ودعا بعض الأعضاء إلى الفتح الفوري للمعابر الحدودية في غزة.

وفي ٣١ أيار/مايو، عقد المجلس، بناء على طلب من تركيا ولبنان، جلسة طارئة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وخلال الجلسة، استمع المجلس إلى إحاطة من الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، أوسكار فيرنانديز تارانكو، بشأن العملية العسكرية الإسرائيلية ضد القافلة التي كانت مبحرة إلى غزة.

وأخبر الأمين العام المساعد المجلس أن القوات الإسرائيلية نزلت، في صباح ذلك اليوم نفسه، على متن قافلة تتألف من ست سفن كانت مبحرة في البحر المتوسط في طريقها إلى قطاع غزة في محاولة لإيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة وكسر الحصار الإسرائيلي. وقال إن البحرية الإسرائيلية اعترضت القافلة، وإن أفراد الجيش الإسرائيلي نزلوا على متن السفن.

وتحدث جميع أعضاء المجلس البالغ عددهم ١٥ عضواً، بمن فيهم وزير الخارجية التركي، أحمد داوود أوغلو، الذي أدان الهجوم على أسطول غزة وطالب بإجراء تحقيق عاجل في الحادث. وشارك ممثل إسرائيل والمراقب الدائم لفلسطين في الجلسة، وأدلى كل منهما ببيان. وفي إطار المشاورات المكثفة للمجلس بكامل هيئته التي تلت ذلك، وافق أعضاء المجلس على البيان الرئاسي (S/PRST/2010/9) الذي اعتمد في الساعات الأولى من يوم ١ حزيران/يونيه ٢٠١٠، في ظل الرئاسة المكسيكية لمجلس الأمن.

العراق وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق

في ٢٥ أيار/مايو، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، آد ميلكيرت، بشأن التطورات الأخيرة في العراق. وأدلى ببيان أيضاً الممثل الدائم للعراق، السفير حامد البياتي.

وقال الممثل الخاص للمجلس إن بعثة الأمم المتحدة ستشجع الأحزاب السياسية الرئيسية على الاتفاق على ثلاثة مبادئ، ألا وهي قيام ائتلاف حكومي يشمل جميع القوائم الفائزة الرئيسية؛ وتشكيل حكومة تقوم على مبادئ تقاسم السلطة، ووضع عملية لتشكيل الحكومة في غضون إطار زمني مبدئي يتم الاتفاق عليه. وأطلع المجلس على آخر المستجدات في ما يتعلق الجهود المصالحة التي تبذلها البعثة في العراق، وتحديدًا في محافظة نينوى، حيث ينبغي تعزيز الدعم المقدم لحماية الأقليات. كما أعرب للمجلس عن قلقه بسبب علامات التناقض التي يبدو أنها تقف في طريق العلاقات الطيبة مع الكويت. وأفاد أيضاً أن البعثة تواصل دعوة العراق إلى إعادة تأكيد حدوده مع الكويت باعتبار أن ذلك يشكل خطوة لا غنى عنها نحو حل المسائل المعلقة الأخرى. وأوضح، في ذلك الصدد، أن الهدف المتمثل في الخروج من نطاق الفصل السابع من الميثاق هو محل توافق آراء في العراق.

وفي إطار مشاورات المجلس بكامل هيئته التي تلت ذلك، أثنى أعضاء المجلس على المفوضية العليا للانتخابات في العراق على نجاحها في إعادة فرز الأصوات يدوياً وإعلان نتيجة الانتخابات في محافظة بغداد. وقالوا أيضاً إنهم يتطلعون إلى التصديق على نتائج الانتخابات العامة من قبل المحكمة الاتحادية العليا. ودعا أعضاء المجلس إلى عملية سياسية شاملة لتشكيل حكومة في أسرع وقت ممكن، الأمر الذي عكس إرادة الشعب العراقي، وأعربوا عن إدانتهم لجميع أعمال العنف.

أوروبا

كوسوفو

في ١٧ أيار/مايو، عقد مجلس الأمن مناقشة بشأن كوسوفو. وقدم الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، لامبرتو زانيري، إحاطة للمجلس. وقال إن الحالة في كوسوفو ما زالت مستقرة، ولكن احتمال عدم الاستقرار لا يزال قائماً، وخصوصاً في الشمال، وأن عدم إحراز تقدم ملموس في المصالحة بين الطائفتين ما زال يشكل تحدياً. وأضاف قائلاً إن التعاون العملي المباشر بين بلغراد وبريشينا من شأنه أن يعزز الاستقرار.

كما أدلى كل من وزير خارجية، صربيا فوك ييرميتش، واسكندر حسيني، من كوسوفو، بكلمة أمام المجلس أعرب فيها عن وجهة نظره. ودعا أعضاء المجلس الألبان والصرب إلى تعزيز التعاون فيما بينهما والتصدي للتحديات المشتركة.

البوسنة والهرسك

في ٢٤ أيار/مايو، عقد مجلس الأمن مناقشة بشأن البوسنة والهرسك. وقدم الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك، فالنتين إنزكو، إحاطة إلى المجلس. وعرض التقدم المحرز، بما في ذلك: الخطوات المتخذة نحو تحقيق التكامل الأوروبي - الأطلسي، والاتفاق مع حلف شمال الأطلسي على خطة عمل متصلة بالعضوية، وتدمير الذخائر غير المأمونة التي خلفتها الحرب الأهلية، والتقدم المحرز في مجال المصالحة الإقليمية.

وتحدث الممثل السامي أيضاً عن التحديات الحالية والمستقبلية التي تواجهها البوسنة والهرسك، وأعلن أن البلد ما زال يعاني من عدم وجود توافق في الآراء حول أي نوع من البلاد كان ينبغي أن يكون أو يمكن أن يكون - دولة أكثر مركزية أو دولة لامركزية. وقال إن الحالة تفاقمت بسبب الانقسام السياسي الداخلي وارتفاع مستوى البطالة والافتقار إلى الإصلاحات الدستورية والانقسامات العرقية. كما دعا البوسنة والهرسك إلى احترام اتفاق

دايتون، وتهيئة مناخ بناء موات للإصلاح. وأخيرا، أشاد بالتزام الاتحاد الأوروبي المستمر بمرافقة البلاد على طريق الاستقرار.

كما أدلى رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، حارث سيلادجيتش، بكلمة أمام المجلس عزا فيها عدم إحراز تقدم على الصعيد المحلي لما يسمى بآلية التصويت على صعيد الكيان ولانتهاكات اتفاق دايون للسلام.

وعقب الإحاطات، رحب أعضاء المجلس بالتقدم الذي أحرزته البوسنة والهرسك على الصعيدين الدولي والإقليمي، وحثوا جميع الأطراف في البلد على تعزيز الحوار والتعاون الداخليين، من أجل تحقيق مصالح حقيقية وإحراز مزيد من التقدم في مجال إصلاح الشرطة والوحدة الداخلية والاستقرار بين الأعراق المتعددة. وأعرب معظم أعضاء المجلس أيضا عن دعمهم لتقديم المساعدة الدولية لتعزيز الأمن ومؤسسات سيادة القانون، وناشدوا جميع القادة الامتناع عن الخطاب المناهض لاتفاق دايون.

المسائل المواضيعية والمسائل العامة

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية: الاتحاد الأوروبي

في ٤ أيار/مايو، عقد المجلس جلسة إعلامية بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية (الاتحاد الأوروبي)، قدّمت خلالها الممثلة السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي، البارونة كاثرين أشتون، إحاطة للمجلس بشأن التزام الاتحاد الأوروبي بالشراكة الفعالة في مجال تعزيز السلام والأمن والعدالة وحقوق الإنسان وحماية الضعفاء ومساعدة الناس على العيش بسلامة وكرامة.

وأشارت الممثلة السامية إلى أن معاهدة لشبونة الجديدة تتيح للاتحاد الأوروبي توسيع نطاق دعمه لبرامج الأمم المتحدة ومبادراتها وجهودها المبذولة في مجال منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام. وأشارت أيضا إلى أن مكافحة الإفلات من العقاب لا تزال عاملا رئيسيا في بناء السلام ومنع نشوب النزاعات.

وعقب الإحاطة، رحّب أعضاء المجلس بمساهمات الاتحاد الأوروبي في بناء القدرات في أفريقيا وأعربوا عن تأييدهم للتعاون بين الأمم المتحدة والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية، وذلك على النحو المنصوص عليه في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. كما أعربوا عن رأي مفاده أن صون السلم والأمن الدوليين لا يزال يمثل مسؤولية رئيسية تقع على عاتق مجلس الأمن.

ورحب أعضاء المجلس بدعم الاتحاد الأوروبي للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين، إذ تجمع بين المنظمتين أهداف وأغراض مشتركة مثل تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون والتنمية.

إحاطات مقدمة من رؤساء لجان مكافحة الإرهاب

في ١١ أيار/مايو، عقد المجلس مناقشة مفتوحة وتلقى معلومات مستكملة من رؤساء ثلاث لجان هي: اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات؛ واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب؛ واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن أسلحة الدمار الشامل.

وأدلى الممثل الدائم للمكسيك السفير كلود هيلر ببيان مشترك باسم اللجان الثلاث وقال إن اللجان وأفرقة الخبراء التابعة لها قد زادت التعاون والتنسيق فيما بينها خلال الأشهر الستة الماضية. وقال أيضاً إن أفرقة الخبراء الثلاثة تواصل تنفيذ استراتيجية مشتركة بشأن التعامل مع الدول التي لم تقدم تقاريرها أو المتأخرة في تقديم تقاريرها، كما تواصل مساعدة الدول الأعضاء على تقديم ردودها للجان الثلاث بشأن تنفيذها لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وقال السفير هيلر في البيان الذي أدلى به بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) إن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) قد دفع إلى اتخاذ إجراءات هامة في جميع أنحاء العالم؛ حيث قامت قرابة ١٦٠ دولة بالإبلاغ عن قدراتها والتحديات التي تواجهها في إطار منع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل. وأضاف قائلاً إن بعض البلدان قد أبلغت عن التدابير القانونية التي اتخذتها من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة من جانب جهات من غير الدول، في حين أبلغت بلدان أخرى عن وجود ثغرات في نظمها القانونية.

وأبلغ الممثل الدائم للنمسا ورئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) السفير توماس ماير - هارتنغ عن وسائل تحديث القائمة وشطب الأفراد والكيانات منها، وفقاً للتوجيهات الواردة في قرار المجلس ١٨٢٢ (٢٠٠٨) و ١٩٠٤ (٢٠٠٩)، وذلك لكفالة أن تبقى القائمة الموحدة دينامية وأن تعكس التهديدات الراهنة. ووصف أيضاً إنشاء مكتب أمين المظالم، حيث يمكن للكيانات والأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة عرض قضاياهم، بأنه خطوة هامة نحو العدالة والشفافية في النظام. وقال إن اللجنة ملتزمة بتحسين إجراءاتها لصالح الفعالية وحقوق الإنسان.

وقال الممثل الدائم لتركيا ورئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، السفير إرتوغرول أباكان، إن اللجنة اعتمدت نهجاً استراتيجياً وشفافاً في مداولاتها وأساليب عملها. وقد تناولت اللجنة قضايا مثل مراقبة وأمن الحدود، وتنفيذ وتقييم القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، والأمن البحري والأعمال الإرهابية التي تُرتكب في البحر، وتنفيذ متطلبات تسليم المطلوبين وإنفاذ القوانين. وقال إن اللجنة تعمل على توفير التوجيه في مجال السياسة العامة فيما يتعلق بالتعاون القانوني الدولي وعلى تحسين الشفافية. وتعمل أيضاً على تعزيز الحوار مع الدول الأعضاء لتحديد المجالات التي يتعثر فيها تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وعقب هذه الإحاطات، شدد أعضاء المجلس وممثلو الدول المشاركة على الحاجة المستمرة لكفاح عالمي موحد ضد الإرهاب، ورحبوا بالجهود المبذولة لتعزيز فعالية لجان المجلس الثلاث وزيادة التنسيق فيما بينها وجعلها أكثر شفافية. ودعا المشاركون اللجان أيضاً إلى زيادة الإحاطات التي تقدمها للدول الأعضاء؛ والعمل من أجل القضاء على التوترات والاحتلال والظلم، والتخلص من ازدواجية المعايير في القرارات. وشددوا على الحاجة إلى المزيد من المساعدة التقنية وآليات التمويل لمساعدة الدول الأعضاء على الامتثال لالتزاماتها بموجب قرارات مكافحة الإرهاب.

صون السلم والأمن الدوليين: الحوار بين الثقافات من أجل السلام والأمن

في ٢٦ أيار/مايو، عقد مجلس الأمن جلسة إعلامية بشأن موضوع "الحوار بين الثقافات من أجل السلام والأمن" في إطار البند المعنون "صون السلم والأمن الدوليين". واستندت الجلسة الإعلامية إلى ورقة مفاهيمية (S/2010/248، المرفق) جاء فيها أن الحوار بين الثقافات من أجل السلام والأمن يشكل أداة للدبلوماسية الوقائية وإدارة النزاعات وحلها وبناء السلام.

وترأس الجلسة رئيس مجلس الوزراء اللبناني سعد الحريري الذي أدلى ببيان افتتاحي. وقال إنه رغم الصعاب التي واجهها شعبه وبلده، فإن إرادة العيش المشترك لدى هذا الشعب لم تهتز. وأضاف قائلاً إن لبنان يغتنى بتنوعه وانفتاحه وبالشراكة بين المسيحيين والمسلمين. وشدد على أن الحاجة إلى الحوار بين المنتمين إلى أديان وثقافات مختلفة ازدادت بشدة اليوم نظراً للأخطار التي قد تنجم عن السياسات القائمة على الخوف والتخويف. وقال إنه لا بد لروح العدالة واحترام القانون الدولي أن تسود لكي يقوم حوار حقيقي، وساق مثلاً على ذلك فأضاف قائلاً إن حلول سلام دائم وعادل في فلسطين من شأنه أن يُحدث تأثيراً كبيراً على العلاقات بين الثقافات والأديان.

ووصف الأمين العام للأمم المتحدة الحوارَ بين الثقافات بأنه موضوع هام بالنسبة للبنان وجميع الدول الأعضاء عشية المنتدى الثالث لتحالف الحضارات الذي سيبدأ في ٢٨ أيار/مايو في ريو دي جانيرو بالبرازيل. وقال إن الحوار يساعد على نزع فتيل التوتر، ويشجع على المصالحة في فترة ما بعد النزاع، ويُسمع الأصوات المعتدلة في المناقشات المستقطبة. كما شدد على الحاجة إلى حماية التنوع الثقافي وتعزيز النظم التعليمية لكي يتسنى للشباب أن يستفيدوا من التنوع الثقافي وألا يقعوا ضحية أولئك الذين يستغلون الاختلافات.

وشدّد أعضاء المجلس، بمن فيهم الوكيل البرلماني لوزارة الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة، أليستر بيرت، على أن الحوار بين الثقافات أمر مهم في عالم تسوده العولمة وأن مجلس الأمن يجب أن يأخذ في الاعتبار الجانب الثقافي للنزاعات. ورحبوا أيضاً بمختلف المنابر الدولية للحوار، وشدّدوا على أن التطرف والتعصب هما نتيجة آراء مشوّهة عن الثقافات الأخرى، وشدّدوا على أن التسامح والاحترام المتبادل يجب أن يكونا القاعدة التي يتركز عليها المجتمع الدولي لمواجهة التحديات. وأشار بعض الأعضاء إلى دور الوساطة التي تتطلب معرفة ثقافية عميقة، وذلك بوصفها أداة هامة لحل النزاعات ومنع حدوثها. وأكدوا أيضاً على أهمية الحوار بين الثقافات في بناء الاحترام بين الشعوب والتغلب على انعدام الثقة فيما بينها.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

في ٢٧ أيار/مايو، عقد المجلس مشاورات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، أدلى خلالها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام آلان لوروا، ووكيلة الأمين العام للدعم الميداني سوزانا مالكوروا، بملاحظات تمهيدية بشأن عمليات حفظ السلام، ثم شاركوا في حلقة نقاش حوارية مع أعضاء المجلس.

ووصف وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام التحديات في الميدان، بما في ذلك الحاجة إلى وضع استراتيجية للانسحاب منذ بداية أي تدخل للأمم المتحدة، وارتفاع معدل الشواغر في بعثات حفظ السلام، ومركزية التسلسل القيادي. وأبلغ المجلس أنه سيتم وضع استراتيجية بشأن بناء السلام المبكر بحلول نهاية العام. وشدّد أيضاً على أهمية الحفاظ على رأي عام مؤيد لإنشاء عملية حفظ السلام لضمان موافقة البلد المضيف.

وقالت ووكيلة الأمين العام للدعم الميداني إن تحقيق توازن في "العمل المزدوج" يستهلك الكثير من الموارد، حيث أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تعمل كما لو كانت البعثة مستمرة على المدى الطويل، بينما هي تبدأ الأعمال التحضيرية لتصفيتها. وطالبت بتعزيز

مشاركة الأمانة العامة مع الدول الأعضاء في تعيين كبار الموظفين في عمليات حفظ السلام،
وبتحسين القوائم.

وشدد عدد من أعضاء المجلس على ضرورة استخدام قوائم الثغرات، وضرورة الحصول
على تعليقات من الميدان، وضرورة إجراء مناقشات تفاعلية بشأن المسائل المتصلة بالبعثات.

عدم الانتشار - جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

خلال مشاورات مغلقة عُقدت في ٢٧ أيار/مايو، قدم رئيس اللجنة المنشأة عملاً
بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) السفير التركي إرتوغرول أباكان إحاطة إلى المجلس بشأن الأنشطة
التي اضطلعت بها اللجنة منذ ١٢ شباط/فبراير حتى ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٠. وقال إن فريق
الخبراء قدم تقريره النهائي إلى مجلس الأمن خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقال أيضاً إن
اللجنة تلقت تقريراً بشأن حالة انتهاك مزعومة واحدة للقرارين ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤
(٢٠٠٩). وأخيراً، أبلغ المجلس أن ولاية الفريق ستنتهي في ١٢ حزيران/يونيه.

وفي المناقشات التي تلت ذلك، أشار أعضاء المجلس مع القلق إلى الانتهاكات المبلغ
عنها، وأعربوا عن تأييدهم لتجديد ولاية فريق الخبراء.